رابعاً: مذهب النمساوي هانس كلسن (النظرية الخالصة للقانون)

يعتبر الفقيه النمساوي هانس كلسن من ابرز المؤيدين للوضعية القانونية، ويحاول كلسن من خلال هذه النظرية دراسة القانون كعلم خالص لا علاقة له بالعوامل الأخرى المحيطة به، كالأخلاق والاقتصاد والسياسة والدين والاجتماع وغير ذلك، فالنظرية الخالصة للقانون تبحث في تحديد ما هو القانون وكيف يتكون، غير مبالية بما يجب أن يكون عليه.

في رأي كلسن، ان القانون موحد ولا يجب تقسيمه وان الدولة هي النظام القانوني نفسه، ويجب ان يقتصر دور رجل القانون على التعرف على القانون كما هو موجود بغض النظر عن الضوابط الخلقية والقيم الاجتماعية والمثل العليا ومبادئ القانون الطبيعي لأنها ليست قانونية.

والأسس التي يقوم عليها مذهب كلسن هي:

أ- استبعاد جميع العناصر غير القانونية: يرى كلسن وجوب استبعاد كافة العوامل غير القانونية كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والمبادئ الأخلاقية والمفاهيم السياسية وغيرها فالقانون البحت يجب أن يقتصر في دراسته على القانون كما هو من دون البحث في مضمونه إذ كان عادلاً أم لا، متفقا مع مصلحة الجماعة أم غير ذلك.

ب- وحدة القانون والدولة: القانون ليس تعبيراً عن إرادة الدولة وليست الدولة صانعة للقانون بل القانون هو الدولة والدولة هي القانون. إلا أن كلسن لا يعتبر هذا النظام القانوني دولة إلا بوجود جهات مركزية مختصة بالتعبير عن القواعد القانونية التي تكون منها هذا النظام القانوني وتطبيقها عن طريق الإلزام.

ج- تدرج القواعد القانونية: فالقانون هو مجموعة إرادات في شكل هرمي، وقواعده بعضها يعلو على بعض في الدرجة، وصحة القواعد الموجودة في كل طبقة تعتمد على القواعد الموجودة في الطبقة الأعلى وهكذا. فكل قاعدة تطبيقا للقاعدة الأعلى منها واساساً للقاعدة الأدنى منها.

د. عدم الاعتراف بالحقوق الفردية: اذ يرفض كلسن وجود حقوق للإنسان سابقة على كل نظام قانوني، لانها نظرية غير علمية، فلا توجد قواعد قانونية من ناحية، وحقوق خاصة من ناحية أخرى، بل توجد فقط قواعد قانونية متدرجة في القيمة، أي ان النظام القانوني واحد لا ازدواج فيه. ويتفرع عن هذه النظرية وحدة القانون وعدم جواز تقسيمه الى قانون عام وقانون خاص.

النقد الموجه لنظرية كلسن:

١. لم يتمكن من حل مشكلة أساس القانون، وقف هذا المذهب في تسلسل الضوابط القانونية الهرمي عند قمة ذلك الهرم أي عند حد القاعدة العليا الكبرى وهي الدستور من دون ان يتمكن من اسنادها الى قاعدة اعلى منها تعتبر مصدراً لها.
٢. ارجع هذا المذهب النظام القانوني كله، والخاص بكل دولة، الى دستورها فحسب، واغفل علاقات الدول فيما بينها ولم يبين سندا للقانون الدولي الذي يحكم هذه العلاقات.
٣. دمج الدولة في القانون، وهذا امر غير صحيح اذ ان أغلب الدساتير تنص على وجوب تقيد سلطة الدولة بالقانون.
٤. اعتبر كلسن ان التشريع المصدر الوحيد للقانون، واغفل المصادر الأخرى كالعرف، اذ لا يقيم هذا المذهب وزناً للعرف ولا يجعل له محلاً في ذلك الهرم القانوني.
٥. انكاره للحقوق الفردية.
٦. تجريد القانون من كافة العناصر والعوامل غير القانونية امر غير سليم، اذ ان جميع تلك العوامل تؤثر في القانون.